الثورة
www.althawranews.net
الخميس 27 ربيع الثاني 1435هـ 27 فبراير 2014م العدد 17997
Thursday : 27 Rabia Thani 1435 - 27 February 2014 - Issue No. 17997

المجلس يشيد بقيادة الرئيس هادي لعملية الانتقال السلمي وبمخرجات الحوار الوطني

الترحيب بعزم الحكومة إصدار قانون لاستعادة الأموال المنهوبة وتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

التأكيد على إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة في انتهاكات حقوق الانسان وفقاً للمعايير الدولية

بذلك.

13 - يقرر أنه يجوز للدول السماح بأن تضاف إلى الحسابات المجمدة وفقا لأحكام الفقرة 11 أعلاه الفوائد أو الأرباح الأخرى المستحقة على تلك الحسابات أو المبالغ المستحقة بموجب عقود أو اتفاقات أو التزامات نشأت في وقت سابق للتاريخ الذي أصبحت فيه تلك الحسابات خاضعة لأحكام هذا القرار، شريطة أن تظل هذه الفوائد والأرباح الأخرى والمبالغ خاضعة لهذه الأحكام ومجمدة.

14 - يقرر أن التدابير المذكورة في الفقرة11 أعلاه لا تحول دون دفع شخص أو كيان محدد اسمه مبلغا مستحقا بموجب عقد أبرم قبل إدراج اسم ذلك الشخص أو الكيان في القائمة، شريطة أن تكون الدول المعنية قد قررت ان المبلغ لم يستلم بصفة مباشرة أو غير مباشرة من جانب شخص أو كيان محدد اسمه وفقا للفقرة 11 أعلاه، وبعد أن تخطر الدول المعنية اللجنة باعتزامها دفع تلك المبالغ أو استلامها أو الإذن، عند الاقتضاء، بوقف تجميد الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى لهذا الغرض قبل عشرة أيام عمل من تاريخ ذلك الإذن.

حظر السفر

15 - يقرر أن يتخذ جميع الدول الأعضاء، لفترة أولوية مدتها سنة واحدة اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ما يلزم من تدابير لمنع دخول أراضيها من جانب الأفراد الذين تحددهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة 19 أدناه أو عبورهم منها، شريطة ألا يكون في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة برفض دخول رعاياها إلى أراضيها.

16 - يقرر ألا تسري التدابير المفروضة بموجب الفقرة 15 أعلاه:

(أ) عندما تقرر اللجنة، على أساس كل حالة على حدة، أن هذا السفر له ما يبرره لأسباب إنسانية، بما في ذلك أداء الفرائض الدينية.

(ب)عندما يكون الدخول أو العبور ضرورياً للقيام بإجراءات قضائية.

(ج)عندما ترى اللجنة، حسب كل حالة على حدة، أن تطبيق استثناء سيخدم أهداف تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في اليمن.

(د)عندما تقرر دولة، على أساس كل حالة على حدة، أن هذا الدخول أو العبور لازم لتعزيز السلام والاستقرار في اليمن، وتقوم الدول لاحقا باخطار اللجنة في غضون ثمان وأربعين ساعة من تاريخ اتخاذ ذلك القرار.

معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات

17 - يقرر أن تنطبق أحكام الفقرتين 11 و 15 على الأفراد أو الكيانات الذين تقرر اللجنة أنهم يشاركون في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال.

18 - يؤكد أن هذه الأعمال على النحو المبين في الفقرة 17 أعلاه قد تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) عرقلة أو تقويض نجاح عملية الانتقال السياسي، على النحو المبين في مبادرة مجلس التعاون الخليجي والاتفاق المتعلق بآلية التنفيذ. أو

(ب)إعاقة تنفيذ النتائج التي توصل اليها التقرير النهائي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل عن طريق القيام بأعمال عنف، أو شن هجمات على البنى التحتية. أو

(ج) التخطيط لأعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، أو أعمال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها في اليمن.

لجنة الجزاءات

-19 يقرر أن ينشئ، وفقا للمادة 28 من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضاء المجلس (يشار إليها أدناه "باللجنة")، تضطلع بالمهام التالية:

(أ) رصد تنفيذ التدابير المفروضة في الفقرتين 11 و15 أعلاه بهدف تعزيز تنفيذ هذه التدابير من جانب الدول الأعضاء وتيسير ذلك التنفيذ وتحسينه.

(ب) البحث عن المعلومات المتعلقة بالأشخاص والكيانات الذين قد يكونون بصدد القيام بالأعمال المبينة في الفقرتين 17 و18 أعلاه واستعراض تلك المعلومات.

(ج) تحديد الأفراد والكيانات الذين سيخضعون للتدابير المفروضة في الفقرتين 11 و15 أعلاه.

(د) وضع ما قد يلزم من مبادئ توجيهية لتيسير تنفيذ التدابير المفروضة أعلاه.

(هـ) تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في غضون 60 يوما عن أعمالها وموافاته لاحقا بتقارير حسبما تراه اللجنة ضرورياً.

(و) التشجيع على إجراء حوار بين اللجنة والدول الأعضاء المهتمة ولا سيما دول المنطقة بوسائل تشمل دعوة ممثلي هذه الدول إلى الاجتماع باللجنة لمناقشة تنفيذ التدابير.

(ز) التماس أي معلومات تراها مفيدة من جميع الدول بشأن الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول من أجل تنفيذ التدابير المفروضة على نحو فعال.

(ح) دراسة المعلومات المتعلقة بما يُزعم ارتكابه من انتهاكات أو عدم امتثال للتدابير الواردة في الفقرتين 11 و15 واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها.

-20 يوعز إلى اللجنة بأن تتعاون مع لجان مجلس الأمن الأخرى المعنية بالجزاءات، ولا سيما اللجنة المنبثقة عن القرارين 1267 (1999) و1989 (2011) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات.

الإبلاغ

21 - يطلب إلى الأمين العام أن يُنشئ لفترة أولية مدتها 13 شهراً، بالتشاور مع اللجنة، فريقا يضم أربعة خبراء على الأكثر (فريق الخبراء)، وأن يتخذ الترتيبات المالية والأمنية الضرورية لدعم أعمال هذا الفريق الذي يتصرف بتوجيه من اللجنة من أجل الاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) مساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها على النحو المحدد في هذا القرار، بوسائل منها تزويد اللجنة في أي وقت بالمعلومات المهمة لتحديد محتمل في مرحلة لاحقة للأفراد والكيانات الذين قد يكونون بصدد القيام بالأنشطة المبينة في الفقرتين 17 و18 أعلاه.

(ب) جمع المعلومات التي ترد من الدول وهيئات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الإقليمية والأطراف المهتمة الأخرى بشأن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذا القرار، وبخاصة حالات تقويض العملية السياسية، ودراسة تلك المعلومات وتحليلها.

(ج) تزويد المجلس، بعد إجراء مناقشات مع اللجنة، بمعلومات مستكملة في موعد أقصاه 25 حزيران/يونيو 2014م، وبتقرير مؤقت بحلول 25 أيلول/ سبتمبر 2014م وبتقرير نهائي في موعد أقصاه 25 شباط/ فبراير 2015م.

(د) مساعدة اللجنة على تنقيح واستكمال المعلومات المتعلقة بقائمة الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة عملا بالفقرتين 11 و15 من هذا القرار، بوسائل منها توفير المعلومات اللازمة لتحديد الهوية ومعلومات إضافية من أجل الموجزات السردية لأسباب الإدراج في القائمة التي تتاح للجمهور.

-22 يوعز إلى الفريق بأن يتعاون مع أفرقة الخبراء المعنية الأخرى التي أنشأها مجلس الأمن لتقديم الدعم لعمل لجان الجزاءات التابعة له، ولا سيما فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ بالقرار 1526 (2004).

23 - يحث جميع الأطراف وجميع الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، على أن تضمن التعاون مع فريق الخبراء، ويحث كذلك جميع الدول الأعضاء المعنية على ضمان سلامة أعضاء فريق الخبراء ووصولهم من دون عائق، ولا سيما إلى الأشخاص والوثائق والمواقع كي ينفذ فريق الخبراء ولايته.

الالتزام بالاستعراض

24 - يؤكد أنه سيبقي الحالة في اليمن قيد الاستعراض المستمر وأنه سيكون على استعداد لاستعراض مدى ملاءمة التدابير الواردة في هذا القرار، بما في ذلك تعزيز أو تعديل أو تعليق أو رفع التدابير، حسبما تدعو إليه الحاجة في أي وقت في ضوء ما يقع من تطورات.

الإصلاح الاقتصادي وتقديم المساعدة الإنمائية من أجل دعم عملية الانتقال

25 - يهيب بالجهات المانحة والمنظمات الإقليمية أن تدفع بالكامل التبرعات المعلنة في مؤتمر المانحين المعقود في الرياض في أيلول/ سبتمبر 2012م من أجل تمويل الأولويات المحددة في إطار المساءلة المتبادلة المتفق عليه في الرياض، ويشجع الجهات المانحة التي لم تدفع بعد تبرعاتها المعلنة على أن تعمل عن كثب مع المكتب التنفيذي من أجل تحديد المشاريع ذات الأولوية التي تحتاج للدعم، مع مراعاة الظروف الأمنية على أرض الواقع.

26 - يشدد على أهمية أن تتخذ حكومة الوحدة الوطنية إجراءات لتنفيذ الإصلاحات الملحة في مجال السياسات الواردة في إطار المساءلة المتبادلة، ويشجع الجهات المانحة على تقديم المساعدة التقنية اللازمة لتيسير المضي قدما بهذه الإصلاحات، بما في ذلك عن طريق المكتب التنفيذي.

27 - يعرب عن قلقه مما يُبلغ عنه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وعنف ضد المدنيين في المحافظات الشمالية والجنوبية على حد سواء، بما يشمل محافظة الضالع، ويحث جميع الأطراف المعنية على وقف النزاعات والوفاء بما عليها من التزامات بموجب الأحكام المنطبقة من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويشدد على ضرورة أن يتخذ الأطراف جميع التدابير اللازمة لتجنب سقوط ضحايا من المدنيين، ولاحترام السكان المدنيين وحمايتهم.

28 - يشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن، ويدعو إلى توفير التمويل الكامل لخطة الاستجابة الاستراتيجية الخاصة باليمن لعام 2014م ، ويطلب في هذا الصدد جميع الأطراف في اليمن تيسير وصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن ودون عوائق من أجل ضمان إيصال المساعدة إلى جميع السكان الذين هم في حاجة إليها، ويهيب بجميع الأطراف اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وما لديهم من أصول.

29 - يدين تزايد عدد الهجمات التي ينفذها أو يرعاها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، ويعرب عن عزمه على التصدي لهذا التهديد وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك ما ينطبق من أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي، وفي هذا الصدد عن طريق نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة الذي تديره اللجنة المنبثقة عن القرارين 1267 (1999) و1989 (2011) ويعيد تأكيد استعداده، في إطار النظام المذكور أعلاه، لفرض جزاءات على مزيد من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الذين لم يقطعوا جميع صلاتهم بتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به.

-30 يدعو إلى مواصلة الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي للتهديد الذي تشكله الأسلحة برمتها، بما في ذلك الأسلحة المتفجرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على الاستقرار والأمن في اليمن، وذلك بوسائل من جملتها كفالة إدارة مخزوناته من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة المتفجرة وتخزينها وتأمينها بطريقة مأمونة وفعالة وجمع و/ أو تدمير المتفجرات من مخلفات الحرب والأسلحة والذخائر الفائضة أو المحجوزة أو غير الموسومة أو المملوكة على نحو غير مشروع، ويشدد كذلك على أهمية إدراج هذه العناصر في إصلاح قطاع الأمن.

31 - يعترف بالعقبات الاقتصادية والسياسية والأمنية الكبيرة التي تواجه اللاجئين والمشردين داخليا في اليمن الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم بعد سنوات من النزاع، ويؤيد ويشجع الجهود التي تبذلها حكومة اليمن والمجتمع الدولي لتيسير عودتهم.

مشاركة الأمم المتحدة

32 - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة، ويلاحظ مع التقدير العمل الذي يقوم به المستشار الخاص، جمال بنعمر، ويشدد على أهمية التنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين، بما يشمل مجلس التعاون الخليجي، ومجموعة السفراء، والجهات الفاعلة الأخرى، بهدف الإسهام في نجاح عملية الانتقال، وفي هذا الصدد يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي دعما لعملية الانتقال.

33 - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير عن التطورات في اليمن، بما في ذلك عن تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك كل 60 يوما.

34 - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

في رسالة لرئيس الجمهورية

رئيس البنك الدولي يؤكد دعمه لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني

عبر رئيس البنك الدولي جيم يونج كيم عن تطلعه لاستمرار التعاون مع الحكومة اليمنية والعمل المشترك جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة وشركاء التنمية والمانحين من أجل دعم تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وهنأ رئيس البنك الدولي الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية والشعب اليمني بنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل والنتائج الإيجابية التي خرج بها.. لافتاً في رسالة لرئيس الجمهورية إلى أن هذه النتائج مثلت خارطة طريق لاستكمال عملية التحول التي شهدها اليمن والتي ستسهم في تعزيز الأمن والاستقرار والاتجاه نحو التنمية.

وثمن جهود رئيس الجمهورية ومختلف القوى والأطراف في الخروج بهذه النتائج التي تم التوصل إليها بالتوافق .. مجدداً دعم البنك الدولي للعمل مع الشعب اليمني في مواجهة التحديات الاقتصادية.

بريطانيا : قرار مجلس الأمن رسالة واضحة لمن يريدون عرقلة التقدم في اليمن

رحبت المملكة المتحدة بالقرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي أمس حول اليمن.

وقال وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط هيو روبرتسون في بيان صادر عن وزارة الخارجية البريطانية:" نرحب باعتماد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2140 الذي ينص على استخدام العقوبات ضد أولئك الذين يسعون إلى عرقلة عملية الانتقال السياسي في اليمن". مؤكدا ان القرار الذي اعتمد على مشروع المملكة المتحدة، ويرسل رسالة واضحة إلى أولئك الذين يريدون عرقلة التقدم في اليمن نحو مستقبل أفضل، وأي محاولة لإفشال عملية الانتقال السياسي سوف تؤدي إلى اتخاذ إجراءات سريعة وحازمة من المجتمع الدولي ، بما في ذلك فرض عقوبات مستهدفة وتجميد الأصول".

وأثنى وزير الدولة البريطاني على دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودعمه المتواصل للعملية الانتقالية في اليمن.

بنعمر: القرار يجسد إجماع المجتمع الدولي على دعم التغيير السلمي في اليمن

رحب مساعد أمين عام الأمم المتحدة ومستشاره الخاص لشؤون اليمن جمال بنعمر بتبني مجلس الأمن وبالإجماع للقرار رقم 2140 بشأن اليمن.

وقال في بيان أصدره أمس بعد مشاركته في اجتماع مجلس الأمن :" لقد تحدث المجتمع الدولي مجدداً بصوت واحد دعماً للتغيير السلمي في اليمن".

وأوضح أنه أحاط مجلس الأمن مؤخرا بالإنجاز الاستثنائي الذي حققه اليمنيون باختتام مؤتمر الحوار الوطني ولكنه أشار إلى وجود عرقلة ممنهجة، وأن الشعب اليمني يفعل ما في وسعه لإنجاح العملية السياسية ويعول على مجلس الأمن لكي يقوم بدوره كذلك.

وعبر عن سعادته بأن المجلس اتخذ إجراءات حاسمة في القرار 2140 ، الذي ورد فيه أن "العملية الانتقالية التي اتفق عليها الأطراف في المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية لم تستكمل بعد".. فضلا عن تشديد المجلس كذلك في هذا القرار على أن "العملية الانتقالية تتطلب طي صفحة حكم علي عبدالله صالح".

وقال: لقد أرسل مجلس الأمن رسالة واضحة وقوية إلى اليمنيين بأنه يدعم مشروع التغيير السلمي والحكم الديمقراطي، وينذر كذلك بمحاسبة المعرقلين الذين يسعون إلى عرقلة العملية الانتقالية أو تقويضها".

وأضاف: "لقد أسس مجلس الأمن بقراره نظام ولجنة عقوبات تحت الفصل السابع، وهذا تطور كبير".

وأثنى المبعوث الأممي على إشادة مجلس الأمن بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي وكذا ترحيبه بجهود استعادة الأموال المنهوبة وكذلك مخرجات مؤتمر الحوار الوطني المتعلقة بالحكم الرشيد، بما فيها معايير الترشح إلى مناصب قيادية يمنية وإقرار الذمة المالية.

وقال :" إن مجلس الأمن يدعم عبر إصدار هذا القرار الطموحات المشروعة لليمنيين، بمن فيهم الشباب الذين ناضلوا ويواصلون النضال من أجل تغيير جذري وحقيقي ."

وأكد المبعوث الأممي على أهمية استمرار تضافر جهود المجتمع الدولي دعماً لليمن، وتحديداً الدور المهم لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعبر بنعمر في ختام بيانه عن فخره في أن اليمنيين أظهروا للعالم قدرتهم على صنع معجزات حين يتكاتفون بروح التوافق والتعاون.

مستشار الرئيس لشؤون الدفاع والأمن يلتقي مساعد الرئيس السوداني

صنعاء - سبأ

التقى مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الدفاع والأمن اللواء الركن علي محسن صالح الوفد الرئاسي السوداني برئاسة مساعد الرئيس السوداني البروفيسور ابراهيم غندور .. تطرق اللقاء الى العلاقات الثنائية الحميمة بين البلدين الشقيقين وافاق تطويرها بالإضافة الى بحث عدد من القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المشترك، كما تم التطرق الى عملية التسوية السياسية في بلادنا والتي توجت بالنجاح الكبير لمؤتمر الحوار الوطني ..

وقد عبر البروفيسور غندور عن تهاني وتبريكات السودان الشقيق قيادة وحكومة وشعبا لبلادنا بمناسبة نجاح مؤتمر الحوار الوطني وما اسفر عنه من مخرجات ايجابية كبيرة تمثلت في وثيقة التوافق الوطني التي من شأنها

تلبية تطلعات أبناء الشعب اليمني ،كما اشار الى حاجة السودان في الاستفادة من التجربة اليمنية الفريدة في الحوار الوطني في ضوء الدعوة التي وجهها الرئيس السوداني عمر البشير الى اجراء حوار وطني في بلاده والتي من المقرر ان تنطلق خلال الفترة القليلة القادمة

.. كما اكد مساعد الرئيس السوداني الموقف الثابت لبلاده في دعم وحدة وأمن واستقرار اليمن ..

من جانبه اكد اللواء الركن علي محسن صالح عمق العلاقات والروابط التاريخية بين البلدين الشقيقين على مختلف الصعد.

معربا عن امله في تطويرها بما يخدم تطلعات ابناء الشعبين الشقيقين اليمني والسوداني..

حضر اللقاء نائب رئيس جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني الفريق صلاح الطيب ووزير المغتربين تاج الدين المهدي ورئيس هيئة الارشاد مرغني محمد عثمان والسفير السوداني بصنعاء حسين زروق والمستشار السياسي بالسفارة السودانية ابو عبيدة مرغني ومدير العلاقات الخارجية بوزارة الخارجية السودانية ابراهيم صديق..

اليمن يثمن جهود دول الخليج ومجلس الأمن في إخراجه من الأزمة السياسية

صنعاء - سبأ

عبر مصدر مسؤول باسم الحكومة اليمنية عن شكر وتقدير الجمهورية اليمنية للأشقاء في دول مجلس التعاون ولمجلس الأمن على دعمهم للجمهورية اليمنية وجهودهم لإخراجها من الأزمة السياسية وتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وهو ما حقق لليمن النجاح في مؤتمر الحوار الوطني الشامل والسير على طريق بناء اليمن الجديد.

وأكد المصدر أن قرار مجلس الأمن أتى ليؤكد التمسك بوحدة اليمن وأمنه واستقراره، وحث كافة الأطراف للعمل معاً لانجاز ما تبقى من بنود المبادرة الخليجية والتصدي لمن يعرقل مسيرة التنفيذ لها.

ودعا المصدر كافة القوى والمكونات السياسية والمجتمعية إلى العمل معاً وبروح التصالح والاصطفاف الوطني لبناء اليمن الجديد وطي صفحة الماضي."